# اقتصاد

## عرنوس يبحث مع السفير البيلاروسي تعزيز التجارة بين البلدين والصعوبات التي تعترض مقايضة السلع

الوطن

بحث رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس صباح أمس مع سفير جمهورية بيلاروس بدمشق يوري سلوكا سبل تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية والتجارية والعلمية وزيادة المنح الدراسية المقدمة للطلاب السوريين، وحل الصعوبات التي تعترض عملية مقايضة السلع والمواد الأساسية التي تحتاجها أسواق البلدين، بما يحقق المصلحة المشتركة ويساهم في مواجهة الضغوط والحصار الغربي الذي يتعرض له البلدان.

وأكد رئيس مجلس الوزراء حرص الحكومة السورية على تقديم جميع التسهيلات واتخاذ الإجراءات المطلوبة لتنفيذ الاتفاقيات والتفاهمات التي تم توقيعها خلال زيارة رئيس وزراء جمهورية بيلاروس رومان غولوفتشينكو إلى سورية، مشيراً إلى أهمية تعزيز إجراءات التجارة البينية ودفع التعاون في قطاعات الطاقة والتربية والثقافة.

من جهته أعرب السفير البيلاروسي عن رغبة بلاده في توسيع أواصر التعاون المشترك ليشمل جميع المجالات الحيوية والمهمة التي تخدم اقتصادي البلدين وتحقق قفزة نوعية في العلاقات التي تربط سورية وبيلاروس، مشيراً إلى استعداد الشركات البيلاروسية للمساهمة بإعادة الإعمار في سورية.

وسلّم السفير سلوكا المهندس عرنوس رسالة من نظيره البيلاروسي تضمنت دعوة لزيارة مينسك وبحث سبل تعزيز العلاقات بين البلدين والتوصل إلى اتفاقيات جديدة تحقق المصلحة المشتركة.

حضر اللقاء الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء الدكتور قيس محمد خضر، والوفد المرافق للسفير البيلاروسي.

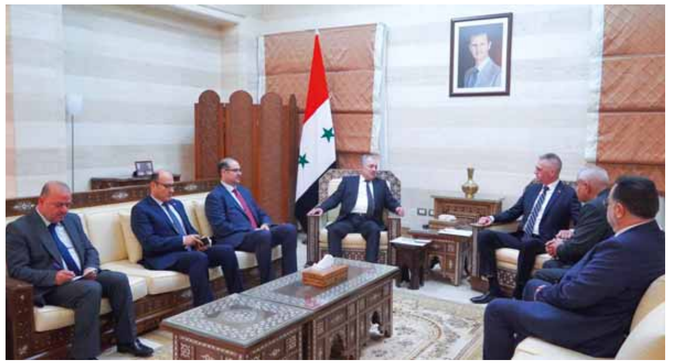

### ماذا ينتظر المزارع من هيئة تطوير الغاب؟

## خبير لـ«الوطن»: إمكانيات الهيئة ضعيفة جداً ومن غير المعقول شراء كيلو البطاطا بـ٢٠٠٠ من الفلاح ووصوله للأسواق بـ٦٠٠٠ ليرة!

**مدير هيئة تطوير الغاب لـ«الوطن»: استرجعنا ٨٠ بالمئة من إمكانياتنا والغاب وحده أسهم بـ٣٥ بالمئة من إنتاج القمح**

حسن العبودي

لا تزال مشاكل المزارعين في سهل الغاب تتراكم يوماً بعد يوم من دون حل، الأمر الذي ترك تأثيراً في الزراعة بالمنطقة، رغم أن الفلاحين كانوا يتوقعون الأكثر من المؤسسات المعنية بمتابعتهم.

الخبير التنموي أكرم عفيف أكد في تصريحه لـ«الوطن» أن جميع المؤسسات الخدمية، هيئة تطوير الغاب وغيرها، جميعها عاجزة عن النهوض بالواقع الزراعي سواء أكان في الغاب أم أي منطقة أخرى مادامت الحكومة ما زالت تعتمد مبدأ التسعير، ومادامت الحلقات التجارية متحكمة بالسوق، متسائلاً: هل من المنطقي شراء مثلاً كيلو البطاطا من السوق بـ٦٠٠٠ ليرة ومن المزارع بـ٢٠٠٠ ليرة؟

وحسب شهادات بعض سكان المنطقة فلم تتمكن الهيئة من تقديم الدعم المنتظر منها، وفي السياق قال عفيف: إنه لا يمكن للهيئة أن تعمل في ظل انعدام إمكانياتها وقلة مواردها، داعياً إلى إمدادها بالآليات اللازمة لعملها، فهي في ظل الوضع الحالي للمؤسسة عاجزة عن تقديم أي شيء غير جمع القليل من البيانات وتحليل المصاريف المطرية لا أكثر ولا أقل، معتبراً أنه يمكن تسميتها بالـ«وحش بلا أذرع» ولاسيما أن النص التشريعي لإحداثها يحمل مهام كثيرة معروفة للجميع، ولكن عاجزة عن الإنجاز بسبب قلة الإمكانيات.

وطرح عفيف سؤالاً آخر: كيف يمكن لهذه الهيئة تأمين الأسمدة والمحروقات والآليات لمساعدة ودعم المزارعين في الوقت ذاته فيها عدد من الموظفين العاجزين أحياناً عن الوصول إلى أماكن عملهم والقيام بعمليات المسح وغيرها بسبب ضعف وضيق الإمكانات؟

لذا ففي الوقت الحالي من الجيد إذ تمكنت الهيئة القيام بدور يقتصر على التنظيم الإجرائي فقط، في حين كان يتوقع المزارعون وفقاً لما قالوه لـ«الوطن» من الهيئة تقديم الدعم على صعيد الاستشارات الزراعية، المساعدة في تأمين الآليات اللازمة للعمل من جرارات، آليات حفر وغيرها، المساهمة في تأمين الأسمدة والمحروقات.

عفيف أشار إلى أنه لا يمكن الاعتماد على الهيئة فقط بل لابد أن تقوم السورية للتجارة بدورها أيضاً على الأقل عبر مساعدة المزارعين وشراء كميات من مواسمهم بأسعار تشجيعية وتخزينها بما يخفف عن المزارعين من الخسارات ويخفف عن المواطنين عبء ارتفاع الأسعار.

وفي الختام قال عفيف إن هذه الآلية في التسعير وإدارة الموارد السيئة سوف تقضي على الزراعة في الغاب وغيره، إذ إن المزارع أصبح الخاسر الأكبر، داعياً إلى تطبيق فكرة القرى التنموية الزراعية وتعميمها على مناطق الغاب ومنها إلى كل المناطق الزراعية، باعتبارها الحل الأمثل للخروج من المأزق الزراعي الحالي.

بدوره مدير هيئة تطوير الغاب المهندس أوفى وسوف أوضح لـ«الوطن» أن الهيئة كانت تعاني سابقاً قلة الإمكانيات، أما منذ عام ٢٠١٩ -٢٠٢٠ وحتى اليوم يمكن القول إن الهيئة قد استعادت ٨٠ بالمئة من إمكاناتها، وخلال الفترات الماضية ساهم الغاب وحده بنحو ٣٥ بالمئة من إنتاج القمح على مستوى البلاد، وخلال عام ٢٠٢٣ تم تسليم ١٣٧ ألفاً و٥٠٠ طن من القمح لمؤسستي إكثار البذار والحبوب وهي إنتاج منطقة الغاب لوحدها.

وفي رده على ما ورد سابقاً قال وسوف: فيما يخص المازوت والمحروقات فهي عملية مؤتمتة لا دخل مباشراً للهيئة بها، وكل من يقدم ثبوتياته يحصل على حقه، في حين أن تأمين الجرارات والحصادات وغيرها ليس مسؤولية الهيئة فنحن آلياتنا ثقيلة وضخمة، وتمتلك الهيئة «تركسات، بواغر، شاحنات ناقلة كبيرة لترحيل مخلفات تعزيل المصارف المطرية وقنوات الري، وسيارات إطفاء».

وتابع وسوف بأن مهام الهيئة هي المساعدة في استصلاح الأراضي الصخرية والحجرية للزراعة عبر آلياتها، ومنع حدوث طوفانات على الأراضي الزراعية قائلاً: منذ أعوام كانت قيم تعويضات الطوفان تفوق كلفة المحاصيل الزراعية، أما خلال الفترة الماضية لم يسجل أي طوفان، مشيراً إلى أن الهيئة تقوم بتأمين الحماية أيضاً للثروة الحيوانية عبر تأمين اللقاحات من الأمراض السارية والمعدية، إضافة إلى إقامة برامج تمكين للمرأة الريفية، وصيانة وتأهيل الطرق الزراعية والمشاركة في تزفيتها، وإيصال المياه للأراضي الزراعية.

وأما ما يخص الإحصائيات فقال وسوف: نحن على تواصل كامل مع المزارعين ففي كل قرية يوجد مركز بيطري، مركز ري، مخفر حراجي، ووحدة إرشادية، وجميعها تشرف عليها الهيئة.



### غاز معمل الأسمدة عاد إلى وزارة الكهرباء

## الزامل لـ«الوطن»: ٣٠٠ -٣٥٠ ميغا واط من الكهرباء بدأت تدخل الشبكة

### التحسن سيكون محدوداً بسبب زيادة الاستجرار

عبد الهادي شباط

كشف وزير الكهرباء غسان الزامل لـ«الوطن» أن ما بين ٣٠٠-٣٥٠ ميغاواط يتم العمل على إدخالها للشبكة بعد تحويل ١,٢ مليون متر مكعب من الغاز كانت مخصصة لمعمل الأسمدة (بحمص) لمصلحة وزارة الكهرباء وهو ما يمكن أن يحقق طاقة كهربائية تزيد على ١٥ بالمئة من إجمالي كميات الطاقة المنتجة خلال الأيام الأخيرة والتي كانت بحدود ١٩٠٠ ميغاواط.

وعن أثر هذه الكميات على الشبكة بين أنه حكماً ستدعم هذه الكميات الإضافية حالة التغذية على الشبكة لكن عامل ارتفاع الطلب على الكهرباء وخاصة مع حالة الطقس البارد وزيادة الاستجرارات يسهم أيضاً من جانب آخر بتحديد أثر تحسن واقع الكهرباء على الشبكة وساعات وبرامج التقنين المنفذة حالياً.

ومن جانبها مؤسسة توليد الكهرباء بينت أنها تمكنت حتى الآن من إدخال نحو٢٥٠ ميغاواط عبر استثمار كميات الغاز الجديدة التي تم توريدها خلال اليومين الأخيرين وأنه يتم العمل على استثمار كل الكميات الواردة من الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية ضمن كفاءة محطات التوليد العاملة على الغاز.

وتوضح وزارة الكهرباء أنه بعد أعمال التأهيل والصيانة التي نفذت خلال الفترة الماضية في مختلف محطات توليد الكهرباء باتت استطاعة هذه المحطات تتجاوز ٥٥٠٠ ميغاواط بحال توافرت حوامل الطاقة وهو ما يمثل نسبة جيدة من احتياجات البلد من الكهرباء لكن كل ذلك يعتمد على توافر حوامل الطاقة من مادتي الغاز والفيول.

وكانت كميات الفيول التي تدهورت في الفترات السابقة تحسنت مع الأشهر الأخيرة واستطاعت وزارة الكهرباء تأمين احتياجات محطات التوليد العاملة على مادة الفيول إضافة لترميم بعض المخازين التي تم استنزافها في فترة تراجع وصول مادة الفيول.

حيث تصل واردات الفيول في معدلها الوسطي لنحو٥ آلاف طن يومياً وهو ما يلبي حاجة معظم مجموعات التوليد العاملة على مادة الفيول والتي تصل لحدود ألف ميغا حيث تتوزع مجموعات التوليد بين أربع محطات توليد هي الزارة التي تشتمل على ثلاث مجموعات توليد تعمل على الفيول باستطاعة نحو٥٠٠ ميغا ومحطة حلب (مجموعة واحدة) باستطاعة ٢٠٠ ميغا واط ومحطة توليد تشرين وفيها مجموعتان واحدة باستطاعة ١٢٥ ميغا والأخرى باستطاعة ٧٥ ميغا واط في حين تنتج محطة توليد بانياس نحو٧٠ ميغا واط بحال توافر الفيول.

لكن الوزارة تؤكد دائماً أن الأساس في الذي تقوم عليه معظم محطات توليد الكهرباء يعتمد على الغاز وأن معدل الكميات التي تصل لوزارة الكهرباء يسهم بشكل فعال في تحديد كميات الإنتاج من الكهرباء وتحسن التغذية على الشبكة.

### مشكلات تقنية تواجه توزيع المازوت الزراعي بحماة.. ومدير زراعة حماة: تعالج في حينه والدفعة الأولى انتهى توزيعها

## رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: الأتمتة قضت على المحسوبيات والاتهامات

محمد أحمد خبازي

بيَّن العديد من مزارعي القمح بحماة والغاب لـ«الوطن»، أنهم استلموا مخصصاتهم من المازوت بموجب البطاقة الإلكترونية، بكل يسر وسهولة فور ورود رسائل لهم من «تكامل»، وذلك لزوم حراثة الأرض وتجهيزها لزراعة المحصول، على حين ذكر آخرون أن ثمة مشكلات واجهتهم في ذلك، ومنها خطأ بالرقم الوطني أو خربطة بمساحة الحيازات.

ولفتوا إلى أنهم راجعوا الوحدات الإرشادية وزراعتي حماة والغاب، لمعالجتها.

ومن جانبه بيَّن رئيس اتحاد فلاحي حماة حافظ السالم لـ«الوطن»، أن توزيع المازوت الزراعي للفلاحين يتم بشكل سلس ومريح، حسب البيانات التي رفعتها الجهات المعنية في المحافظة لوزارة الزراعة. وأكد أن الاتحاد لم يتلق أي شكوى لتاريخه من الفلاحين حول عمليات استلامهم مخصصاتهم المقررة بنحو ٥ ليترات للدونم للفلاحة وتحضير الأرض لزراعة القمح، وذلك على مرحلتين.

وأوضح أن الفلاحين استلموا مخصصات الدفعة أو المرحلة الأولى خلال الشهر الماضي، وحالياً يستلمون الدفعة الثانية. وذكر أن التوزيع المؤتمت قضى على المحسوبيات والاتهامات، وأن الفلاحين مرتاحون باستلام مازوتهم بهذه الطريقة وبالسعر المدعوم ٢٠٠٠ ليرة لليتر.

من جانبه بيَّن مدير زراعة حماة أشرف باكير لـ«الوطن»، أن عمليات تسليم الفلاحين المازوت الزراعي في مجال عمل المديرية، تتم بشكل سلس ومريح، وقد تم الانتهاء من توزيع الدفعة الأولى للفلاحين الذين استكملوا ثبوتيات تراخيصهم، لتتم المباشرة بتوزيع الدفعة الثانية.

وأوضح أن الكميات الموزعة تجاوزت ٣ ملايين ليتر، ولا يمكن تحديد رقم نهائي لكون عمليات التوزيع مستمرة بوتيرة جيدة.

وفيما يتعلق بالمشكلات التي يعاني منها بعض الفلاحين، ذكر باكير أن المشكلات تقنية بحتة وكلها تعالج مع «تكامل أولاً بأول»، وأما مستلزمات العملية الزراعية فهي متوافرة ولا توجد أي مشكلة بهذا الشأن.

من جهته بيَّن المدير العام الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب أوفى وسوف لـ« الوطن»، أنه تم خلال الشهر الماضي توزيع نحو ١,٨ مليون ليتر من المازوت لمزارعي القمح لتحضير أراضيهم لزراعة هذا المحصول المهم.

على حين تراوحت الكميات الموزعة منذ بدء التوزيع عبر البطاقة الإلكترونية نحو ٣ ملايين ليتر.

وأكد أن عمليات التوزيع لم تواجهها أي مشكلة، فالأتمتة قضت على مشكلات الورقيات والمحسوبيات وغير ذلك مما كان يشوب عمليات التوزيع.

وذكر أن كل فلاح ينال حقه كاملاً حسب الثبوتيات التي قدمها وأدخلت في قاعدة البيانات المعتمدة من وزارة الزراعة.

### ما الذي تحققه العطل الطويلة؟ وما قانونيتها؟

## عريش لـ«الوطن»: هذا سبات وليس عطلة مؤقتةً والسؤال هل تتحسن الكهرباء إن عطلت الدوائر الحكومية؟

جلنار العلي

يصعب على المواطن التنبؤ بعدد أيام العطل السنوية التي تمنحها الحكومة، لكونها لا تتقيد بالأعياد والمناسبات فقط وإنما تصدر قرارات بتعطيل الجهات الرسمية خلال الأيام التي تسبق العيد والتي تليه في الكثير من الأحيان، وخاصة خلال أعياد الفطر والأضحى والميلاد ورأس السنة، من دون أن يكون لهذا القرار قاعدة معيّنة يمكن اتّباعها بشكل دائم، ولكن ما حجم الآثار الاقتصادية الناجمة عن هذه العطل الطويلة بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، وحتى بالنسبة للمواطنين الذين تتعطّل مصالحهم خلال هذه الأيام؟

الخبير الاقتصادي والأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عريش، رأى في تصريح خاص لـ«الوطن» أن بلاغات العطل تعد مخالفة لقانون العاملين الأساسي في الدولة، لكون العطل محددة بدقة في القانون من حيث عدد الأيام، مبيناً أن الحكومة لم تدرس تأثيرها على الواقع الاقتصادي، لافتاً إلى أن هذه العطل الطويلة غير موجودة في كل دول العالم، حيث تلتزم الحكومات بأيام الأعياد والمناسبات فقط والتي تكون معروفة وثابتة بالنسبة للجميع من دون أي تغيير.

وأشار عريش إلى أن الحكومة تعتقد أنها تحقق وفراً من خلال هذه العطل، ولكن هذا الاعتقاد خاطئ، فهي تشكل خسائر اقتصادية كبيرة على مستوى الاقتصاد العام، مستشهداً بما حدث خلال العطل التي أقرتها الحكومة في عام ٢٠٢٠ عند بداية تفشي فيروس «كورونا» والإغلاقات التي فرضتها حينها، فمن خلال دراسة تطور الأسعار تبين وجود تسارع بارتفاعها وازدياد معدلات التضخم عند إعادة افتتاح الأسواق، وذلك نتيجة لتوقف العملية الإنتاجية لأكثر من شهر، ما أدى إلى اختلال قانون توازن العرض والطلب.

وتابع: «قد تكون العطل مفيدة للدولة من ناحية إيقاف السيارات الحكومية، ولكنها تتسبب بعبء على الدولة في الوقت ذاته، إضافة إلى أن العاملين في الدولة وهم المقصودون بالعطلة ليس لديهم إمكانيات مادية للتمتّع بها، بل تشكل إرباكاً حقيقياً لهم أيضاً من ناحية ازدياد متطلبات أبنائهم نتيجة وجودهم في المنزل».

ويضاف إلى ما سبق، أن الكثير من الخدمات التي تقدمها الحكومة ستتوقف على الرغم من أن القرار يراعي أحكام الفقرة (ج) من المادة ٤٩ من قانون العاملين الأساسي للدولة، وذلك بالنسبة للمؤسسات التي تستدعي طبيعة عملها الدوام حسب ما أكد عريش، كما أن مؤسسات القطاع الخاص ستعطل كالمصارف وشركات التأمين على سبيل المثال، وذلك نتيجة لقرار حكومي سابق، واصفاً هذه الحالة بأنها سبات حقيقي وليس مجرد عطلة نتيجة لتوقف جميع المصالح، متسائلاً: «مادمنا أوقفنا كل الفعاليات الحكومية والإنتاجية، فهل سيؤثر ذلك على واقع التقنين الكهربائي»، معتقداً ألا تؤثر وذلك قياساً بالعطل السابقة.